

مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق نموذجا)

م.د. فيصل محمد عليوي التميمي
قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة تكريت

المقدمة

تأخذ مشكلة التعليم في عالمنا اليوم حيزا كبيرا من اهتمام كل دوله , وترصد لها نسبة لا يستهان بها من الأموال والجهود والكفاءات وميزانية لاتقل عن ميزانية تنظيم الجيش أو التموين أو المواصلات أو سائر شؤون الدولة .

ويرجع ذلك إلى أن الدول المعاصرة أخذت على عاتقها أن تعلم كل أبناء الشعب , وان تهيم لهم كل أسباب التعليم من مدارس ومعلمين ومعلمات وكتب وتختار لهم العلوم والمناهج ضمن ماتأخذها الدولة المعاصرة على عاتقها من تنظيم كل ما يحتاجه الشعب وتوفيره , كالعامل والأمن والازدهار والحماية والحرية والكرامة والغذاء والكساء وحرية التجارة وحرية العمل... الخ.

كل هذه الأمور تبنى بالارتكاز على قواعد وأسس التربية والتعليم , فالتربية تنمي الثروة البشرية وهذه الثروة إذا وجهت توجيهها صالحا حققت الأمة في أجيالها حب العمل وإتقانه واستنباط ثروات الأرض بأسلوب تقني يعطي أفضل إنتاج وأعظم كميته بأقل جهد وأسرع وقت وتكلفه. وبالتعليم والتربية تستطيع الدول تحقيق الاستقلال الثقافي والاقتصادي والتحرر من الظلم والعبودية والطغيان وتخليص الشعوب من التبعية الفكرية والثقافية والسياسية. إلا أننا ورغم التطورات الهائلة في مجال العلوم والتكنولوجيا وما وصلت إليه الشعوب من تكنولوجيا المعلومات والفضاء والطب , إلا أننا نرى تديني مستوى التعليم في الوطن العربي وعندما ننظر في امره ونفكر في منجزاته وفي علاقته بمجتمع المعرفة, نتخطى عتبة التحديات المطروحة على أنظمة التربية والتعليم في اغلب البلدان العربية من قبيل محو الأمية, والموائمة بين النظام التعليمي وخطط التنمية وتعليم العلوم, وعلاقة التعليم بالسوق, وعلاقته بالبطالة والعمل. حيث تواجه اغلب البلدان العربية مشاكل مركبة في الأنظمة التعليمية, يزيد من تعقيدها ماتولد عن ثورة تقنيات المعلومات فاصبحت المطالب مضاعفة واختلطت فيها تحديات الامس بتحديات اليوم والغد. والعراق احد تلك البلدان العربية الذي يشكل ابناءه ثروته الحقيقية , ويتميز المجتمع العراقي بارتفاع نسبة الشباب فيه ويشكل العنصر النسوي أكثر من نصف المجتمع العراقي, واثرت الحروب والنزاعات سلبا على العراق, وقد دفع ثمنا اجتماعيا وانسانيا عظيما أكبر من الخسارة الاقتصادية ودمار البنية التحتية, فالتدهور الأمني الذي حدث بعد الانهيار المؤسساتي الشامل فرض البطالة على الاف المواطنين, مما أدى الى انتشار دائرة الفقر فضلا عن

الدمار الذي لحق بالنظام التعليمي الذي خلف أعداد هائلة من الأميين وانتشار الجهل والتخلف. فالعراق اذن بحاجة الى عملية تمكين واستثمار الموارد البشرية وتسخير الموارد الاقتصادية لاجل اصلاح النظام التعليمي المتدهور.

المبحث الاول: منهج البحث

1. مشكلة البحث

تمثل العلاقة بين مستويات التعليم في اي بلد وتطوره علاقة اشكالية , فالتطور والتنمية لايمكن ان تتحقق دون وجود مجتمع متعلم يمثل عمادها الاساس ومادتها الاولى.

ان انخفاض مستوى التعليم وازدياد نسب الامية لانتوقع زوالها والقضاء عليها إلا من خلال تمكين جميع افراد المجتمع من الحصول على وسائل وفرص العيش الحر الكريم وعلى راس تلك الاولويات هو التعليم.

ان هذه العلاقة الجدلية تتطلب الوقوف على حيثياتها وتحليلها واسسها وفهم وتحديد التدايعات التي تترتب على الاخفاق في معالجة الامية وفي رفع مستوى التعليم, وتقف الامية عقبة تعوق تقدم الفرد وتعطل تطور

المجتمع في مختلف النواحي وتقف حجر عثرة امام تحقيق اهداف الفرد والمجتمع وقد باتت الامية وتدني مستويات التعليم في البلدان العربية تمثل مشكلة حقيقية بسبب التغيرات والتطورات الاجتماعية الحديثة

والسريرة والتي تجعل حياة الفرد الامي في المجتمع المعاصر شديدة الصعوبة, وليس الامي فحسب بل حتى ان الذي يحصل على التعليم وبصورة غير موفقة وغير تربوية, وهنا تبرز المشكلات التربوية والاقتصادية

والثقافية والسياسية المستعصية. لذا يمكننا ان نلخص مشكلة البحث بعض التساؤلات:-

- ماهي مستويات التعليم والامية في البلدان العربية .

- كيف يمكننا معالجة مشكلات التعليم أو تقليصها أو الحد منها؟

- كيف يمكن ردم فجوة النوع أو الحد من توسعها ؟

- كيف يمكن الحد من تفاقم مشكلة الامية في البلدان العربية والعراق بالذات؟

2. هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على مستوى التعليم والامية في البلدان العربية, ونسبتها في العراق وطبيعة علاقة مستوى التعليم, بنسبة اعداد المدرسين والمعلمين إلى اعداد التلاميذ والطلاب, وبين نسب اعداد المدارس

أو المؤسسات التربوية إلى أعداد الطلاب , وكذلك بين عدد السكان وازدياد نسبة الامية تبعا لتقدم السنين وبمقياس عكسي.

3. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من واقع التغيرات والازمات التي مر بها العراق بسبب الحروب والحصار والاحتلال ومنها ازمات اقتصادية وسياسات عسكرية خاطئة, وانعدام الامن وعدم الاستقرار السياسي مما أدى إلى انخفاض مستوى التعليم وتفشي ظاهرة الامية في المجتمع العراقي والتي اصبحت من اهم التحديات التي واجهتها الحكومة. والامية في العراق تعد من المشاكل الرئيسية التي تحول بين فئة كبيرة من المجتمع العراقي والثقافة المعبرة عن امالهم وطموحاتهم , ويشكل محوها هو حقا اصيلا من حقوق الانسان واداة لتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثاني: مشكلات التعليم في الوطن العربي

خطت البلدان العربية خطوات واسعة في التعليم, وبخاصة منذ منتصف القرن العشرين. ومع ذلك, فان الانجاز العلمي في البلدان العربية بمجمله, حتى بالمعايير التقليدية, مايزال متواضعا اذا ما قورن بالانجازات في اماكن اخرى في العالم, حتى في البلدان النامية¹

رغم كل التطور الذي حصل في مجال التعليم في البلدان العربية والخطوات الواسعة في هذا المجال بعد منتصف القرن العشرين , الا ان هناك معوقات كثيرة في تلك البلدان سواء من حيث نوعية التعليم او المناهج واساليب التعليم ومن حيث الدراسة النظامية والفروق في مستويات التعليم.... الخ وبهذا فقد اصبحت مشكلة التعليم في البلدان العربية خطيرة جدا , حتى على مستوى الاميين , لذا فان التدهور في هذا المجال قد فاق التوقعات , لاسيما توقع عالم الاجتماع (انتوني غدنز) , إذ توقع إختفاء الامية بين الذكور قبل نهاية الربع الاول من القرن الحادي والعشرين وبين النساء عام (2040) وبالرغم من ان اول حروف الكتابة والتعلم اكتشفت في العراق قبل الميلاد, ورغم من ان العراق الحديث يعتبر من اوائل الدول التي اهتمت بالتربية والتعليم منذ احتلال الدولة العثمانية له , الى الاحتلال البريطاني والحكومات المتعاقبة بعد ذلك الا اننا نلاحظ ان التعليم في العراق يعاني من مشكلات بنيوية ووظيفية وجدت في صلب المؤسسة التعليمية وان تغيرت نسبيا لكنها ظلت واضحة والى حد كبير حتى يومنا هذا. ومنها على سبيل المثال لا الحصر التفاوت في إشباع الحاجة إلى التعليم ما بين الذكور والإناث , وبين سكان الريف والحضر ,

إلى جانب مدى كفاءة المعلم والإدارة التعليمية ، ونوعية التعليم . ومنها الوعي بأهمية التعليم ، وخصوصاً تعليم الإناث . ومما زاد من تعقيد المشكلات توجه الحكومة نحو تسييس التعليم مما اثر على جميع عناصره من مقررات وسياسات كما يشير البنك الدولي².

لذا فيمكننا القول ان التعليم في البلدان العربية يعاني من مشاكل ابدية من عدة نواحي , من حيث الالتحاق بالتعليم النظامي او من حيث الانفاق على التعليم او من حيث نوعية التعليم والاضرار من ذلك هو تسييس التعليم والتلاعب في المناهج واساليب التعليم .فضلا عن تفاقم مشكلة الامية والتفاوت في مستوى التعليم بين الذكور والاناث . وسناتي الى التعريف بذلك لاحقا . ولو اخذنا على سبيل المثال فروق الحالة التعليمية بين الريف والحضر في جمهورية مصر العربية , نرى ان عدد الاميين في حضر وريف الجمهورية يبلغ حوالي 15 مليون فرد ونسبة 56% من جملة سكان الجمهورية المصريين (10 سنوات فاكثر). في الريف يتركز حوالي 68% وفي الحضر حوالي 31% من جملة الاميين في الحضر والريف.

اما اعداد من يقرأ ويكتب في ريف وحضر مصر فهو حوالي 6 مليون فرد بنسبة 20% من جملة السكان ل(10 سنوات فاكثر), اما حملة المؤهلات فيها فيبلغ حوالي 6 مليون ايضا بنسبة 21% لسن (10 سنوات فاكثر).³

ومهما بلغت البلدان العربية من جهد في سبيل رفع المستوى التعليمي إلا انها تبقى خارج مستوى الطموح كما هو الحال في الاردن حيث ان نسبة المتعلمين قد ارتفعت وان نسبة الامية قد انخفضت بسبب الانتشار الواسع لمدارس البنين والبنات بعد الربع الاخير من القرن العشرين, إلا ان هذا الجانب مازال يحتاج إلى بذل جهود كبيرة للقضاء على الامية بين صفوف الشباب⁴

وسنعرج بايجاز على مستوى التعليم في البلدان العربية من حيث الالتحاق بالتعليم النظامي والانفاق على التعليم في العالم العربي وموضوع على قدر من الاهمية وهو القدرة على تحمل التكاليف وجودة ونوعية التعليم ومناهج واساليب التعليم والزامية التعليم, وتشير بيانات الالتحاق بمستويات التعليم الثلاثة في البلدان العربية قصة تطور كمي مطرد. فقد ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بمستويات التعليم الثلاثة من 31 مليون طالب عام 1980 إلى مايقارب 56 مليون عام 1995. إلا ان معدل زيادة الالتحاق في مستويات التعليم الثلاثة تباطأ اثناء التسعينات بالمقارنة مع معدله في الثمانينات.

وتشير البيانات المتوافرة عن الالتحاق بالمدارس على المستوى الأول من التعليم النظامي إلى أن العالم العربي قد قصر حتى الآن عن استيعاب الأجيال الجديدة من المواطنين العرب . ويزداد القصور في حالة البنات, سواء كانت بالمقارنة مع البلدان النامية أو مع العالم بمجمله.

أما من حيث الانفاق على التعليم في البلدان العربية فقد انخفض الاتفاق على كل فرد بالمقارنة مع البلدان الصناعية من 20% مما كانت تنفقه البلدان الصناعية عام 1980 إلى 10% في منتصف التسعينات .

وهناك خطر واضح من انقسام نظم التعليم في البلدان العربية إلى قسمين لايمتد أحدهما للآخر بصلة: تعليم خاص مكلف جدا تتمتع به الأقلية الميسورة الحال, وتعليم حكومي سيء النوعية للأغلبية. إضافة لذلك تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم في العالم العربي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الرسوب في مختلف المراحل إلا أن المشكلة الأخطر تكمن في جودة التعليم, حيث تردي نوعيته. إضافة إلى عزوف الكثير من الشرائح الاجتماعية من إرسال أبنائهم إلى القطاع التعليمي الرسمي وإرسالهم إلى القطاع الخاص بسبب قصور النظام التعليمي الرسمي⁵

أما من حيث المناهج , رغم أن كثير من البلدان العربية لا يختلف منهجها الدراسي عن بلدان العالم إلا أننا نلاحظ أن موضوع التلاعب بالمناهج أصبح سمة بارزة للعديد من البلدان العربية وفقاً لاهواء السلطة . بل أصبح تغيير المناهج مرتبط بتغيير بعض الحكومات. وأن تأثير ما يسمى بالربيع العربي ليس بعيداً عن تغيير مناهجنا الدراسية. والأدهى والأبعد من ذلك أصبح ليس بمقدور السلطة تغيير المناهج بل أصبح وزير التربية أو التعليم بمقدوره أن يغير المناهج حتى ولو إلى أن تنتهي فترة ولايته. أما الوزير اللاحق فسيقوم بنفس المهمة من تغيير المناهج واستبدالها, طبقاً لرغبات حزبه أو طائفته.

1. تجربة جمهورية مصر العربية في مجال محو الأمية

تعتبر مشكلة الأمية في مصر هي مشكلة مزمنة ومعقدة لا ترجع إلى سبب وإنما إلى أسباب متعددة (تاريخية, اجتماعية, اقتصادية, تربية, ... الخ) ويتأثر تقدير حجم الأمية في مصر بعدة مشاكل أهمها قلة البيانات وعدم دقتها وتعدد الأجهزة المسؤولة عن جمع البيانات والمعلومات عن الأمية . وتعتبر الأمية في مصر من المشاكل التي تعوق برامج الدولة للتنمية والإصلاح فقد بلغت نسبة المتعلمين في مصر حسب تقدير الأمم

المتحدة للتنمية البشرية لعام 2006 (71,4%) للبالغين 15 عام فاكتر و(84,9%) للشباب من 15 إلى 24 عام .
ووفقا للاحصائيات الرسمية وغير الرسمية ان نسبة الامية في مصر قد انخفضت خلال الثلاثين عاما الاخيرة بدرجة كبيرة حين اوضحت نتائج التعدادات الاربعة الاخيرة 1976 , 1986 , 1996 , 2006 , ان نسبة الامية كانت 56,2% , 49,6% , 39,4% , 29,7% , على التوالي. وذلك من خلال صدور قرار برقم 100 في 1944 ثم قرار رقم 8 في 1998 قانون الهيئة العامة لتعليم الكبار⁶

إلا ان الاسباب التي ادت إلى عدم تحقيق الخطط التي وضعت نحو الامية هي:-⁷

أ.عدم وجود مكون لزيادة الدافعية لدى الاميين للالتحاق بفصول نحو الامية.

ب.عدم تحديد ادوار للجهات المشاركة في تنفيذ الخطة وترك تحديد الادوار لمراحل لاحقة.

ت.نقص الاعتمادات المالية التي تم تخصيصها لتحقيق الخطة.

ث.ضعف المشاركة الشعبية والتنفيذية.

ج.ضعف المكون المعلوماتي الخاص بقواعد البيانات عن الاميين.

وللتصدي لمشكلة نحو الامية فيجب العمل بالاتي:-

أ.تبني سياسة اعلامية وتسويقية مستنيرة ومستمرة

ب.ابتكار اساليب ووسائل تعليمية تتلائم مع المتطلبات والظروف المختلفة لمكونات الفئة المستهدفة.

ت.تطوير مستمر للبرامج والمناهج واتاحة الفرص المتعددة والمتنوعة للتعليم المستمر.

ث.مواصلة التعلم للمتحررين من الامية.

ج.توفير نظام معلومات متطور للتخطيط ومراقبة الاداء.

2.عوامل انتشار الامية في الوطن العربي

أ.العوامل التاريخية:⁸

ساهمت سيطرة الاستعمار على اجزاء كبيرة من الوطن العربي في ظهور مشكلة الامية واستشرائها, لان المستعمرين ادركوا ان الامة الجاهلة ضعيفة لاحول لها ولاارادة, ومن السهل السيطرة عليها, ونهب ثروتها, فراحوا يمنعون نشر التعليم, ويضعون القيود عليه, ويعيقون مسيرته, ويوسعون منابع الامية. كما ان سيطرة

الاستعمار أدت إلى إضعاف النظام التعليمي القائم واستبداله بنظام مستورد يخدم أهدافه، ويكسر التبعية له، ومن ثم سقوط كثير من العرب صغارا وكبارا في الجهل والامية .
ب. العوامل الاقتصادية

على الرغم من الثروات الهائلة التي منحها الله تعالى للوطن العربي، فإن الأوضاع الاقتصادية في كثير من الدول العربية لاتزال متردية، ولا يزال الفقر ينهشها. وأسباب ذلك كثيرة منها سوء توزيع الثروة، والتزايد السكاني، وضعف الانتاج، وزيادة الاستهلاك، وإخفاق كثير من المشروعات الزراعية والصناعية وسوء الإدارة، وضعف الاستقرار السياسي، وتدني التكامل والتنسيق بين الدول العربية، ونقص الاستقلال والسيادة،

ت. العوامل السياسية⁹ لقد ساهمت بعض المشكلات ذات الطابع السياسي في نشر الامية في الوطن العربي ومنها: ضعف الاستقرار السياسي في كثير كثير من الدول العربية جعل انظمتها التربوية كثيرة التغيير والتبدل، مما أدى إلى عدم ثبات التشريعات، والقرارات، والانظمة، والسياسات التربوية، كما ان التغيير المستمر لمعظم وزراء التربية والتعليم العرب، وتعهد بعضهم هدم والغاء ما بناه اسلافهم وجعل المشكلة أكثر صعوبة، واشد تفاقما

ث. العوامل الاجتماعية

ان بعض العادات والتقاليد والافكار، والقيم الاجتماعية الخاطئة في الوطن العربي، كانت من الاسباب التي اوجدت مشكلة الامية، وزادتها حدة وتعقيدا فعلى سبيل المثال لايزال هناك اعتقاد لدى كثيرين بعدم اهمية تعليم الفتيات، ولذلك استفحلت الامية بين الاناث من سن 15 عاما، فاكثر حتى وصلت في العام 1980 إلى (73,5%) وان البعض اسبغ على الاعتقاد بعدم ضرورة التعليم للاناث طابعا دينيا بالرغم من ان الاسلام جعل العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة .

ج. العوامل الجغرافية¹⁰

ان توزيع المشروعات والميزانيات التربوية والتعليمية في الوطن العربي يخضع في بعض الاحيان لاسس ومعايير جغرافية، فالاهتمام ينصب اساسا على العواصم والمدن الكبرى على حساب مناطق الريف والبادية، التي

في العادة تعاني من سوء توزيع الخدمات التربوية والتعليمية الذي يأخذ شكل غياب المدارس, ونقص الامكانيات والتسهيلات والمرافق التعليمية, وقلة المعلمين, وضعف قدراتهم وغيرها, الشيء الذي يؤدي إلى حرمان تلك المناطق من حقها في التعليم.

ح.العوامل السكانية

من الملامح الرئيسة للوطن العربي, الزيادة المطردة في سكانه, وعندما لايرافق الزيادة السكانية تخطيط تربوي سليم وبعيد المدى, تنتج مشكلات كثيرة وخطيرة منها انتشار الامية بين السكان, كما هو الحال فعلا في الوطن العربي على وجه العموم وفي العراق على وجه الخصوص وخاصة في الاونة الاخيرة .

خ.العوامل الثقافية

ان تدني المستوى الثقافي لكثير من الالباء والامهات, جعلهم اقل اندفاعا لتعليم ابنائهم وبناتهم, مازاد من نطاق الامية وانتشارها, لان قلة وعي اولياء الامور باهمية التعليم تنعكس سلبا على ابنائهم وبناتهم, ويقلل من حصولهم على فرص الذهاب إلى المدرسة, وقد اظهرت نتائج احدى الدراسات ان (16%) من الدارسين في مدارس محو الامية ومراكزها في احدى الدول العربية, ولم يلتحقوا في المدارس عندما كانوا في سن التعليم الالزامي, لان اولياء امورهم لم يقدرُوا اهمية التعليم, ونظروا إليه بوصفه نوعا من انواع الترف, واضاعة الوقت .

د.العوامل التعليمية

ان النظام التعليمي السائد في الوطن العربي مسؤول جزئيا عن مشكلة الامية من عدة وجوه منها, هناك نسبة عالية من الاطفال العرب هم في سن التمدرس لايجدون لهم مكانة في التعليم الالزامي, فيصحبون, رصيذا متجددا من الاميين يضاف سنويا, ضعف ارتباط نظام التعليم السائد في الوطن العربي بالحياة ساهم في ايجاد مشكلة الامية, فضلا عن الهدر التعليمي بشكل عام, يتمثل في عوامل الرسوب والتسرب, والاحباط, والمستويات العلمية المتدنية, مازاد من تفاقم مشكلة الامية .

تلك العوامل وغيرها ادت إلى تفاقم مشكلة الامية في الوطن العربي والى تغييب التنمية الحقيقية, وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية.. فلا وجود للتنمية مع وجود الامية فهما قطبان متنافران لذلك لا بد من القضاء على الامية التي تقف حاجزا امام التنمية, وبات ضرورة لا بد منها, والنظر إلى الامية على انها مشكلة حضارية.. وليشمل محو الامية فضلا عن الامية الالبجدية محو الامية الحضارية, وليكن الهدف من محو الامية هو تحقيق تنمية بشرية فضلا عن القضاء على التخلف بجميع اشكاله.

ان محور الامية يشكل نواة التعليم الاساسي للجميع, وهو عامل ضروري للقضاء على الفقر, وخفض معدلات وفيات الاطفال, والحد من النمو السكاني, وتحقيق المساواة بين الجنسين, وضمان التنمية المستدامة والسلام والديمقراطية.

المبحث الثالث: مشكلات التعليم في العراق

1. تاريخ التعليم في العراق

لايستطيع اي باحث مهما كانت درايته بالتاريخ ان يخوض بموضوع التعليم في العراق بدون تحديد فترة زمنية. وهنا لابد ان نطرح عدة اسئلة منها, هل كانت هناك مدارس حقيقية, وهل التلميذ والمعلم في العراق القديم شبه للتلاميذ والمعلمين اليوم من ناحية طرق التعليم. هذه الاسئلة سوف نجيب عليها من خلال الاطلاع على سير العملية التعليمية في العراق القديم والتي سبقت العالم في تقديم اعظم اختراع إلا وهو تقديم الكتابة إلى العالم, واذا كان اختراع يوحنا غوتنبورغ(1400_1468) عام 1445 لالة الطباعة الخشبية اعظم مكسب ثقافي قدمه الشعب الالماني للبشرية في القرن الخامس عشر¹¹, فان اختراع السومريون في جنوب العراق للكتابة في الفترة ما بين (3200_3000) قبل الميلاد¹² يعد الاكتشاف الاكبر على مر التاريخ لانه البذرة الاولى في مراحل الرقي الانساني ثم مواصلة التعليم منذ ذلك التاريخ إلى هذا اليوم الذي وصلت به الامم إلى التقدم والرقي.

ولمعرفة كيف كانت المدرسة في العراق القديم؟ يجيب : اي. أي. سببزر, صاحب كتاب حضارة وادي الرافدين, مترجم للعربية: كان نشوء المدرسة في بلاد وادي الرافدين نسحة مباشرة لاختراع الكتابة المسمارية التي تعد ابرز ما ساهمت به بلاد سومر حيث صارت الكتابة تدرس تدريسا منتظما, وقد بلغ عدد الكتبة الذين كانوا يمارسون الكتابة الالوف, منهم الكتبة الصغار المبتدئون والمتقدمون وكتبة المعابد, وذوو التخصص العالي وكبار موظفي الدولة, كانوا يتلقون جميع فروع المعرفة في زمانهم, وكانت المدرسة مركز للتأليف الابداعي. وكانت المدرسة تسمى (بيت الالواح), ويسمى المدير الخبير وكني بابي الالواح, ويسمى التلميذ (ابن بيت الالواح), وللمعلم مساعد من التلاميذ الكبار وكان المعلمون مختصين بتدريس موضوعات خاصة كاللغة السومرية والرياضيات, ويتكون منهج الدراسة من قسمين, الاول شبيه بالعلمي قائم على اساس البحث, والثاني خاص بالابداع والانتاج الادبي. كانت المدارس في اول عهدها حجرات ملحقة بالمعابد ثم استقلت في بيوت خاصة وليس في معابد¹³

خلال الفترة المظلمة المظلمة (فترة الاحتلال العثماني) كانت القيادة الشعبية والروحية للسكان بيد الوجهاء ورجال الدين. أما من الناحية الفكرية فقد راجح بين النخبة المحدودة من المتعلمين والمتقنين الفكر الارسطي_الافلاطوني القائم على المثالية الجدلية وصياغة افتراضات عامة مع القناعة بصحتها المطلقة ودعوة الناس عن طريق الوعظ الخطابي إلى الاخذ بما دون ان ترتبط بواقع الحياة العملية أو تتوفر لها اسباب تنفيذها.

أما نظام التعليم في العراق فتركزت في نوعين من المؤسسات التعليمية: أولها مدارس دينية وجدت في كافة أنحاء العراق. وكانت ملحقة بجوامع ومساجد كل من الطائفتين الاسلاميتين الرئيسيتين. عرفت عند السنة ب (الكتاتيب أو التكية) وعند الشيعة ب (الملا أو المكتب). واشتمل التعليم في هذه المدارس على دراسة القرآن واللغة العربية والفكر الديني.. وثانيهما المعاهد الحكومية في بغداد واسطنبول حيث اقتصت بتدريس العلوم العصرية, بالإضافة إلى المدارس العسكرية. وكان للطلاب الخيار في الانتقال من الكتاتيب إلى المدارس الحكومية¹⁴.

ومع وصول مدحت باشا الوالي العثماني للمفعم بالقوة والنشاط إلى بغداد واليا عام 1869 تم تنفيذ اصلاحات عديدة في البلاد ومنها التعليم حيث تم تأسيس مطبعة ونشر اول جريدة رسمية (الزوراء), وتأسيس عدد من المؤسسات التعليمية, ومع ازدياد فرص الشباب في الاقاليم لتلقي العلم الحديث والتدرب اما كموظفين أو كموظفين أو كضباط عسكريين, تآثر هؤلاء بالتيارات الفكرية التي كانت سائدة في اسطنبول وفي الولايات على السواء بين الاوساط المتنامية للموظفين المثقفين واصحاب المهن. فتم في بغداد افتتاح عدد من المؤسسات التعليمية الحكومية منذ عام 1869, ابرزها مدرستي الرشيدية المدنية والعسكرية, والتحققت اعداد متزايدة من الشباب بكلية الحقوق أو بالكلية الحربية في اسطنبول¹⁵ وبقية المدارس الرشيدية سقيمة التدريس وليس فيها كادر تدريسي متفوق ولكنها كانت منتظمة أكثر وكانت وظيفة هذه المدارس اعداد وتخرج ضباط الجيش الذين يخدمون في الدولة العثمانية¹⁶ وانشأت الدولة العثمانية مدارس عسكرية, رشدية واعدادية, وتعهدت الحكومة بتسفير المتخرجين منهم في كل عام إلى اسطنبول وبادخالهم في المعاهد العسكرية هناك, وكان نصيب بغداد من المدارس العسكرية أكبر من نصيب الولايات العثمانية الاخرى¹⁷.

وفي عام 1881 تخرجت في بغداد الدفعة الاولى من تلاميذ الاعدادية العسكرية, وكان عددهم (13) ولأجل اكمال تحصيلهم الدراسي ارسلوا إلى مكتب الحربية باسطنبول. ان نقل التلاميذ إلى اسطنبول

وادخالهم في المدارس العالية على حساب الحكومة حفز الكثير من التلاميذ على الرغبة في الدخول في المدارس العسكرية، وكان المترفين في العراق يستنكفون ان يدخلوا ابنائهم في المدارس العسكرية لانهم يفضلون ادخالهم في المدارس الملكية ثم يرسلونهم بعد التخرج إلى اسطنبول ليدخلوا على حسابهم معاهد الطب أو الحقوق أو دار المعلمين، ولكن هؤلاء كانوا نسبة قليلة قياسا بالذين كانوا يدخلون المدارس العسكرية من ابناء الطبقة الذين هم أكثر فقرا. وهذا هو السبب في ان الحكومة العراقية في بدايتها لم تجد بين المجتمع العراقي إلا عددا قليلا من خريجي المدارس العالية، ومن يستعرض أسماء رؤساء الوزارات الذين تولوا الحكم بين سنة 1923 وسنة 1941 نجد ان معظمهم كانوا ممن درسوا في المدارس العسكرية¹⁸.

ويعكس قانون المعارف لسنة 1869 (بداية اهتمام الدولة العثمانية بانشاء المدارس الابتدائية في بغداد) مدى تأثير النظام التعليمي العثماني بنظام التعليم الفرنسي وخاصة من ناحية اشراف الدولة على جميع المواضيع التدريسية في المدارس وتكوين مجلس المعارف، ولعل ابرز القوانين الفرنسية التي استند اليها نظام التعليم العثماني قانون التعليم الابتدائي لسنة 1833¹⁹. واعتقد انه لايمكن المقارنة بين نظام التعليم في فرنسا والنظام التعليمي الذي تتبعه الدولة العثمانية في العراق الذي كان جل غايته تخريج موظفين لدوائر الدولة، كما انها لم تعطي المدارس الابتدائية اهتماما جادا، واكتفت بالكتاتيب التي كانت تقوم بمهمة التعليم الابتدائي، ويذكر ان عدد المدارس الرشدية في منتصف القرن التاسع عشر لم يتجاوز عن ست مدارس فقط فيها 870 طالبا وهي نتيجة ضئيلة اذا ماقورنت بالخطط لوضع التعليم²⁰

2. تحليل واقع التعليم في العراق²¹

انصبت سياسة التعليم في العراق على بناء القدرات البشرية على أساس تربوي يسعى الى إعداد الاجيال المتعاقبة للتعامل مع الاوضاع الوطنية والاقليمية والدولية المتغيرة دائما، في الوقت نفسه يجري التأكيد على الهوية الوطنية والقيم الاجتماعية والاخلاقية والثقافية.

التزمت وزارتي التربية والتعليم العالي بتوفير فرص التعليم لجميع من هم في سن المدرسة إناثا وذكورا، وزيادة فرص الحصول الى التعليم الجيد في المستويات الأخرى مثل التعليم العالي بما فيه التعليم المهني والتعليم غير النظامي.

وعلى الرغم من ان العراق سجل إنجازات كبيرة في مجالات محو الأمية والتعليم منذ عقود مضت، وذلك عن طريق تخصيص موارد مادية وبشرية متزايدة لمحاربة الأمية وتعميم التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق التعليم المتوسط والثانوي والعالي، واتخذت تدابير إضافية لجسر الفجوات المتبقية بين الإناث والذكور في معدلات

الالتحاق وعلى جميع المستويات لجميع أنواع التعليم، إلا أن العملية التربوية والعلمية وكما تعكسها بعض المؤشرات الإحصائية ظلت تعاني عموماً من تحديات وأشكاليات تتطلب تدخلاً وجهداً مؤسسياً ومجتمعياً لمواجهة تلك التحديات والتخفيف من تداعياتها.

إن مؤشرات التعليم في العراق اليوم لاتزال متدنية وبعيدة نسبياً عن الأهداف المرجوة، مما يؤكد أن التعليم - بما هو أداة للتمكين - لا يزال قاصراً على مواجهة مشكلات الأمية والتسرب من التعليم، وتحقيق المساواة بين الذكور والإناث في اكتساب التعليم في جميع مراحله. إذ لاتزال التفاوتات التعليمية بين الجنسين كذلك اختلافاته الجغرافية موجودة. فالتفاوت بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم الابتدائي وبين المناطق الحضرية والريفية وبين المحافظات تتراوح ما بين معدلات متدنية ومعدلات مرتفعة، وهو ما يشكل عقبة أمام تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. كما تنخفض نسب الالتحاق في التعليم المتوسط والاعدادي.

وفي ظل النمو السكاني المرتفع وقصور الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية، بدأ الجانب الكمي للتعليم يتقدم على حساب تطوره النوعي، وإن كان من الصعب تحديد قوة واتجاهات هذه المؤثرات من فترة إلى أخرى، إلا أن الكثير من المعطيات والدلائل تشير اليوم إلى تراجع أو اختلافات قد ألمت بالتطور التعليمي، لا سيما في المدى القريب.

1- الالتحاق في التعليم

استمرت الفجوة بين المراحل الثلاث (الابتدائية والمتوسطة والاعدادية) في معدلات الالتحاق في التعليم، إذ إن ما تستوعبه المرحلة المتوسطة، وفقاً لمؤشرات هذا المعدل، هو أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية، كذلك الحال بالنسبة لمخرجات المرحلة المتوسطة، وهو ما يعكس هدراً في الفرص التعليمية بتلك أكثر من نصف أعداد الطلبة في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المحدد.

أ- التعليم الابتدائي

لاتزال الثغرات قائمة في التعليم الابتدائي على الرغم من الاقتراب من تعميم هذا التعليم في أنحاء كثيرة من العالم. وفي العراق لا يزال طفل واحد على الأقل من أصل كل عشرة أطفال في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة. وحتى الأطفال الملتحقين في المدارس يواجهون مشكلات كثيرة منها مشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية، ولوجستية، تسهم جميعها في إبطاء عملية التعليم والتأثير في نوعيته وفي تخفيض معدل الالتحاق

بالمدارس. وأكثر من يتأثر بهذا الوضع هي الفتاة، لأن عليها ان توفق بين الدراسة وواجبات أخرى فرضتها البيئة الثقافية والاقتصادية.

سجل الجهد التربوي المبذول خلال السنوات الدراسية منذ العام 2005/2004 ولغاية العام 2012/2011 تقدماً ملموساً بمعدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية حيث ارتفع في المرحلة الابتدائية للفئة 6-11 سنة من 86% الى 92%.

ب- التعليم الثانوي

ظل التباين قائماً على مستوى تقديم الخدمة التربوية، لاسيما في التعليم الثانوي، بين الحضر و الريف، وحسب النوع الاجتماعي، وفيما بين المحافظات. وتبرز تلك التباينات على أشدها في المرحلة الإعدادية سواء على مستوى نشر التعليم، أي البناء المدرسي (ويمكن قياسها بتباين نسب عدد مدارس المرحلة الدراسية منسوبا الى عدد المدارس للمرحلة السابقة لها) أو على مستوى توفير متطلبات نوعية التعليم (توفر المختبرات المدرسية و تشغيلها ، التباين في توزيع المعلمين و المدرسين من حيث الخبرة) وعادة ما تتركز تلك المتطلبات في العاصمة أو مراكز المحافظات، وقد ضيع هذا الواقع فرصاً لتعليم و تأهيل الشباب و إمكانية حصولهم على فرص علمية أو تخصصات متقدمة في السلم التعليمي.

وعلى الرغم من ارتفاع نسب الالتحاق المدرسي في الفئة العمرية (15- 17) سنة من 16% الى 21% للاعوام 2005/2004 ولغاية العام 2012/2011، إلا ان الفجوة لاتزال كبيرة في هذا المجال. ويبدو ان هذا متأثراً من التلكؤ الحاصل في المرحلة المتوسطة التي لم تحقق أي تقدم فقد ظل معدل الالتحاق الصافي للفئة العمرية (12- 14) سنة محافظاً على معدله 40% كما ورد في جدول (1) .

إن استمرار الفجوة بين المراحل الثلاث يعكس اختلالاً بنيوياً واضحاً في منظومة البناء المعرفي. إذ أن ما تستوعبه المرحلة المتوسطة، وفقاً للمؤشرات أعلاه، هي أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية وكذا الأمر في المرحلة الإعدادية بالنسبة الى مخرجات المرحلة المتوسطة، وهذا يعني أن هناك هدراً في الفرص التعليمية بتلك أكثر من نصف أعداد الطلاب في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المقرر لها، وهو ما يشكل ضغطاً على الموازنة التربوية وخسارة لتخصيصات مالية من الممكن استثمارها في خلق فرص تعليمية أخرى

جدول بفن المؤشر التربوف (تلمفذ/مدرسة) و (تلمفذ/معلم) فف الفعلم الابتدائف						
2012 / 2011		2008 / 2007		2005 / 2004		المحافظات
معدل تلمفذ / معلم	معدل تلمفذ / مدرسة	معدل تلمفذ / معلم	معدل تلمفذ / مدرسة	معدل تلمفذ / معلم	معدل تلمفذ / مدرسة	
28	500	28	514	34	530	نبنوف
15	329	14	350	19	464	صلاح الالفن
17	290	18	315	17	320	كركوك
15	421	12	371	16	428	افال
16	555	16	533	22	542	بفداد/الرصافة 1
26	785	24	800	26	714	بفداد/الرصافة 2
23	554	24	629	-	-	بفداد/الرصافة 3
11	474	12	449	18	580	بفداد/الكرخ 1
16	527	15	450	25	555	بفداد/الكرخ 2
17	676	16	661	21	830	بفداد/الكرخ 3
15	331	15	259	17	297	الانبار
19	535	17	551	18	472	بابل
18	502	16	476	17	386	كربلاء المقدسة
20	494	19	484	22	479	النف الفاشرف
16	448	16	467	36	413	القاسفة
18	317	15	302	21	367	المثنف
17	367	16	363	15	626	واسط
17	418	16	412	16	351	ذف قار
14	351	12	335	20	428	مفسان
23	490	22	475	23	407	البصرة
19	464	18	456	21	473	المفموف

2- الامفة:

رغم الجهود الكبرفة الفف بذلت فف مبال مو الامفة ففعلم الكبار، والفطور الواضح الذي عبر عنه انخفاض نسب الامفة قبل عقففن مضت، فلاحظ فراجع وفافوف فف هذف الجهود من ففث اهمفئها وحمفها واستمرارها وئائفها. فذ فاف ففشكل العائف الاكبر فف منظومة البناء التربوف والمعرفف فف العراق، بعد ان

بلغ متوسط من هم بحالة أمي (22.9) من السكان وأن نسبة من اكتسب الحد الأدنى من القراءة والكتابة (التعليم الأساس) قد بلغت (58.3). ولم يتبق لمن حصل على تعليماً أكثر وتأهيلاً علمياً (أعدادية فما فوق) الا (19.8%) فقط (مسح شبكة معرفة العراق 2011)، وهذه النسب تتفاوت وفقاً للنوع الاجتماعي والبيئة والاعمار. إذ سجلت نسب الأمية ارتفاعاً لدى الإناث مقارنة بالذكور، وفي المناطق الريفية مقارنة بالحضرية، كما ارتفعت وبشكل ملحوظ عند الأعمار الكبيرة لاسيما ممن تجاوزت أعمارهم 50 سنة فأكثر. وتظهر المعطيات الإحصائية في هذا المجال الآتي:

- تظهر المسوح تفاوتاً في مستوى تقديم الخدمة التربوية في العراق، لهذا كان البون شاسعاً في انتشار الأمية حسب الجنس. إذ بلغت نسبة الأمية لدى الإناث 28.5% بينما بلغت لدى الذكور 14%، وكذا الأمر فيما يتعلق بنسبة الحاصلين على التعليم الأساسي فقد كانت (16.8%) للإناث و (20.9%) للذكور.
- حسب البيئة السكانية فقد بلغت نسبة الأمية في الريف (30.5%) يقابلها (16.6%) في الحضر، وحسب التقسيم الجغرافي فإن بغداد هي الأقل أمية (11.9%) تليها بقية المحافظات فقد بلغت (22.4%) ثم محافظات إقليم كردستان (26.3%).
- بلغ العدد الكلي لمراكز محو الأمية للعام الدراسي (2011/2010) بمحدود (724) مركز موزعة إلى (178) للإناث و (529) للذكور و (17) مركز مختلط، بلغت نسبتها في الحضر (73.6%) مقارنة إلى نسبتها في الريف إذ بلغت (26.4%) للعام المذكور.
- بلغت نسبة الالتحاق لعام الدراسي (2010/2009) ارتفع ليبلغ (53403) طالباً وطالبة للعام الدراسي (2011/2010)، نتيجة فتح مراكز جديدة لمحو الأمية. وبلغ عدد الصفوف (1284) صففاً دراسياً للعام الدراسي (2011/2010).
- توزع التباين المعرفي فيما بين المحافظات في مجال الأمية، إذ جاءت كل من محافظات (المتنى 32.9% وميسان 30.8% ودهوك 30.7%) بالمراتب الثلاث الأخيرة، بينما احتلت كل من (بغداد 11.9% وديالى 15.8% وبابل 17.1%) المراتب الثلاث الأولى.

- سجلت محافظات (دهوك 18.1% والقادسية 18.4% وميسان 18.5%) المراتب الأدنى من حيث تحصيل التعليم الأساسي بينما جاءت كل من (بابل 22.3% و كركوك 22.2% والانبار 22.1%) بالمراتب الثلاث الأولى.
- اشترت نسب التحاق ضئيلة جدا لمراكز محو الامية بلغت 1% للفئة العمرية (15-45) للعام 2010/2009، ارتفعت الى 2% للعام 2010-2011. كما ارتفعت معدلات الطلبة لكل مركز محو امية من 44 طالب الى 73 طالب للاعوام اعلاه.

3- فجوة النوع:

رغم التطور التعليمي الواضح في تعليم الاناث عموماً، إلا انه لايزال يواجه اشكاليات وتحديات كثيرة. إذ لا تزال نسب الامية بين الاناث أعلى مما هي عليه بين الذكور سواء في فئة العمر 15 سنة فما فوق او في فئة العمر 15-24 سنة. وفي مرحلة التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، مازالت كثير من معدلات القيد الاجمالية والصادفة للأناث منخفضة مقارنة بمثيلاتها في كثير من دول العالم. إذ تظهر النتائج التي توصلت اليها المسوح الحديثة ان هناك تبايناً في معدل ألتحاق الطلبة الذكور مقارنة في معدل ألتحاق الاناث، مما يشير الى أخفاق النظام التربوي في تجاوز أو تجسير فجوة الألتحاق حسب النوع الاجتماعي. لقد بلغ معدل الألتحاق الصافي للذكور في المرحلة الأبتدائية 93% مقابل 83% للأناث والمرحلة المتوسطة 40% مقابل 34% على التوالي وفي المرحلة الأعدادية حقق النظام التربوي تعادلاً في هذا المؤشر 18%، جميعها مؤشرات تآثر النظام التربوي بالمنظومات الثقافية والاعراف و التقاليد الاجتماعية المعرقله لاستمرار الاناث في مواصلة مسيرتهن الدراسية وبالتفاوت في تقديم الخدمة التعليمية. إن مجمل معطيات قياس الفجوة بين معدلي الألتحاق الصافي والأجمالي حسب الجنس تظهر بشكل جلي الفرق بينهما في المرحلة الأبتدائية خلال مدة البحث 11% (83 - 94) ترتفع في المرحلة المتوسطة الى 16% (43 - 50) وفي المرحلة الأعدادية 10% (18 - 28).

4- مشكلات البنى التحتية:

أ- بلغت اعداد الابنية المدرسية (10451) للعام الدراسي (2011/2010) ارتفعت الى (10658) بناية للعام (2012/2011).

ب- -بلغ مقدار العجز في الابنية المدرسية (3762) بناية مدرسية للعام (2012/2011).

ت- - هناك ازدواج ثنائي في (5502) بناية وازدواج ثلاثي في (609) بناية للعام الدراسي (2011/2010).

ث- - هناك (497) مدرسة طينية و(1904) مدرسة غير صالحة و(6271) بناية بحاجة الى ترميم للعام الدراسي (2011/2010).

ج- بلغ عدد المدارس المهنية (295) مدرسة في العراق للاعوام الدراسية الثلاثة (2010/2009) و(2011/2010) و (2012/2011) توزعت الى (198) مدرسة للاختصاصات الصناعية و(87) مدرسة للاختصاص التجاري و (8) مدارس زراعية و(2) مدرسة فنون منزلية. بلغ عدد المدارس المهنية للبنين (205) مدرسة و(71) مدرسة للبنات و (18) مدرسة مختلطة

ح- تعاني (30%) من الابنية المدرسية من تدني كفاءة المرافق الصحية ومنظومة الماء الصالح للشرب بنسبة (28%)، وشبكة مجاري المياه بنسبة (41%)، أما المدارس التي تخلو من اسيجة فقد بلغت نسبتها (17%) .

خ- عدم كفاءة الملاكات الفنية والمقاولين في تحقيق أداء كفوء والإفادة من التخصيصات المالية السنوية في الموازنة، إذ لا تتجاوز نسبة الصرف السنوية (30-40%) من المخصص.

د- المخاطر الناجمة عن الاخطاء في التشييد مما يؤدي إلى تبديد الموارد وتعريض حياة التلاميذ للخطر بسبب قصر العمر الزمني للأبنية والمنشآت بسبب الغش في المواد الإنشائية والتجهيزات وغيرها.

5- الانفاق على التعليم:

على الرغم من الزيادة المستمرة في نسبة الانفاق على التعليم العام والعالي من الناتج المحلي الاجمالي ومن الموازنة العامة للدولة التي خصصت (6.9%) للتربية و (2.6%) للتعليم العالي عام 2012، إلا ان ما تم تخصيصه لا يكفي لتلبية المتطلبات الاساسية لتطوير البنى التحتية وتحسين البيئة الدراسية. وتمثل النفقات الجارية الجزء الاكبر من موازنة التعليم في العراق، فيما تنخفض النفقات الاستثمارية الى مستويات متدنية، لاسيما في السنوات الاخيرة مما يقف عائقاً امام تحسين البنية التحتية للتعليم، فضلاً عن انخفاض نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية. وان هناك عجزاً في توفير متطلبات البحث العلمي من مواد أولية وتجهيزات وحاسبات واجهزة مخبرية تخصصية.

وبالمقارنة مع البلدان الاخرى، لازل نصيب التلميذ الواحد من نفقات التعليم العام في العراق قليلة ، ومن ثم فان زيادة الانفاق العام على التعليم لاسيما الاستثمار في البنية الاساسية التعليمية مازالت حاجة ملحة.

- تبلغ نسبة الاموال المخصصة لقطاع التعليم للاعوام 2010-2012 حوالي 10% من الموازنة العامة للدولة.
- يشير واقع الانفاق الاستثماري في وزارة التربية الى الانخفاض النسبي للعامين 2011-2012 مقارنة بعام 2010، مقابل ارتفاع كبير في الانفاق الجاري للعامين الاخيرين.
- اما التعليم العالي فقد ازدادت نسبة الانفاق الاستثماري والتشغيلي خلال عام 2010 مع انخفاض واضح في نسبة المخصص للوزارة من الموازنة العامة خلال السنتين الاخيرتين، وكما هو موضح في الجدول ادناه.

ءءول (3) بفبن المبالغ المخصصة للترفبة والتعلفم العالف من الموازنة العامة للأعوام 2010-2012

وزارة الترفبة

السنوات	الجارف	الاسءءمارف	المءموء	نسبة المخصص من الموازنة العامة %
2010	5044.444	500.000	5544.444	6.5
2011	7133.005	450.000	7583.005	7.8
2012	7603.235	455.000	8058.235	6.9

وزارة التعلفم العالف والبعء العلمف

السنوات	الجارف	الاسءءمارف	المءموء	نسبة المخصص من الموازنة العامة %
2010	2198.563	350.000	2548.563	3.0
2011	2174.414	400.000	2574.500	2.7
2012	2612.382	490.000	3102.382	2.6

4- التعلفم الجامعف :

أ- بلغ عدد الجامعات العراقية الءالفة (19) جامعة ما عءا الزفءاءة المقءرءة بواقع (12) جامعة منها (8) جامعات مسءءءة ومصادق علفها، وهنالك (4) جامعات مسءءءة قفء المصادقة .

ب- بلغ عدد الكلفاء الحكومية (273) كلية، عدد الكلفاء الأهلفة (45) للعام الدراسي 2012/2011. وقد ظهر مؤشر اهتمام في المجال التقني، حيث بلغ عدد الكلفاء التقنية (16) وعدد المعاهد التقنية (27)، وهناك (5) كلفاء تطبيقفة قفد الاستحداث .

جدول رقم(4)

ت	نوع التشكفل	عدد التشكفلات لعام 2009	عدد التشكفلات لعام 2012	الملاحظات
1	الجامعات الحكومية	19	استحداث 12 جامعة	
2	الكلفاء الحكومية	249	273	بواقف زفافة 24 كلية
3	الكلفاء الأهلفة	22	45	بواقف زفافة 23 كلية
4	الكلفاء التقنية	16	16	تم استحداث 5 كلفاء تطبيقفة
5	المعاهد الفنية	27	27	لم فتم فحقق زفافة

ت- تفدر نسبة القبول في الجامعات العراقية بنحو 14%، وهي اقل بكففر من المعدلات العالمية التي تفدر ب 27%، بلغت نسبتها للاناث 13% مقارنة بالذكور 16%. وقد سجلت أعداد المتقدمف لعملفة القبول المركزي ارتفاعاً من 88837 في عام 2010/2009 إلى 112019 في عام 2011/2010 (زفافة بنسبة 26%).

التوصيات والمقترحات

1. نرى ضرورة الاهتمام بالقاعدة الاساسية المتمثلة بالمعلم الذي يعيش منذ عشرات السنين في الوطن العربي, وفي العراق بحالة متدنية من حيث المستوى المعاشي, واستخدامه لوسائل التعليم المتخلفة مع الطلاب باستعمال العصا والضرب المبرح والتي ورثها المعلمين من الملاي .
2. الاهتمام بموضوع اللغة الانكليزية للطلاب وبالذات للطلبة العراقيين الذين يعانون من اساسات هشة وضعيفة سببها سوء التخطيط وجهل الكثير من القائمين على وزارة التربية والتعليم.
3. انحدار مستوى التعليم نتيجة لسياسات الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نتيجة لاهتمام الدولة العثمانية بمصالحها العسكرية والسياسية, ولو اهتمت بالتعليم كما اهتم به محمد علي باشا في مصر لكان للعراق شان اخر.
4. تسييس التعليم منذ الاحتلال البريطاني للعراق إلى الاحتلال الامريكى وخضوعه لاهواء المحتلين ولسياسات الحكام.
5. تراوح المناهج الدراسية مكانها ولم تستطع وزارة التربية حتى اليوم من كتابة التاريخ والدين للمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بطريقة تلائم حقوق الانسان وذلك لتعدد القوميات والديانات في العراق وعدم انصهارها في بوتقة وطنية.
6. عدم تغليب مصلحة الوطن على مصلحة الشخص بالنسبة للقائمين على التعليم واخضاع التعليم وفقا للنظرة الضيقة للمسؤول عن التعليم وفقا لمصلحة حزبه وطائفته, وقلة الولاء للوطن ادت إلى بروز ولاءات اخرى جرت التعليم إلى الخضوع لسياسات محلية ودولية اخرى.
7. التلاعب بالمناهج ايضا وفقا لاهواء القوائم على التعليم وينتج عن ذلك عدم استقرار تعليمي للطلاب, اضافة إلى الشعور بعدم الاستقرار والانسيابية في التعليم.
8. نتيجة لعدم استقرار العراق وخوضه العديد من الحروب والاحتلالات المتعاقبة ولسياسات الغير صحيحة للحكام برزت كثير من الحالات الغير صحية في النظام التعليمي كاللجوء إلى الدور الثالث في الامتحانات وفي بعض السنوات الدور الرابع ونظام التحميل والعبور, ادى إلى خلل وضعف في المستوى التعليمي , وادى إلى بروز ظواهر الغش وحالات الفساد التعليمي ووصول كوادر ضعيفة إلى مستويات عليا

في العملية التعليمية, كل ذلك يستوجب وقفة جادة ومتميزة وحقيقية للنهوض بالعملية التعليمية من جديد في العراق والوطن العربي, لغرض النهوض بواقع التعليم من جديد بعيدا

1 انتوني غدنز, علم الاجتماع ترجمة وتقديم د.فايز الصياغ, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1, 2005, ص541

2 الامم المتحدة والبنك الدولي, التقديرات المشتركة لاعادة الاعمار, 2003, ص19

3 د. محمد محمود الجوهري المدخل إلى علم الاجتماع, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, ط1, 2010, ص231

4 د. مناور فريخ حداد, بحث النمو الاقتصادي وواقع القوى العاملة في الاردن, مجلة اربد للبحوث والدراسات, المجلد الاول, العدد الاول, الاردن, 1998, ص134

5 انتوني غدنز, علم الاجتماع, مصدر سابق, من ص542_ص544

6 تجربة مصر في محو الامية <http://ejabat.google.com>

7 ندوة عالمية بحثت ملفات محو الامية في مصر والخطط المستقبلية لمواجهةها على الرابط forum.amrkhaled.net/showthread

[http //](http://)

8 مفيدة حمود ابراهيم, ازمة التربية في الوطن العربي, عمان, دار مجدلاوي, 1999, ص32

9 فؤاد نصحي, التخطيط التربوي على مستوى الوطن العربي, بيروت, دار الكتاب اللبناني, 1978, ص43

10 محمد علي مداح, مشكلة الامية ومستقبل التنمية في الوطن العربي, بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 1993, ص65

11 كمال مظهر احمد, النهضة, بغداد, 1979, ص60

12 فاضل عبد الواحد علي, سومر اسطورة وملحمة, بغداد, 2000, ص57

13 د. احمد جودة, تاريخ التربية والتعليم في العراق واثره في الجانب السياسي, مؤسسة مصر مرتضى للكتاب, بغداد, 2010, ص20

14 د. عبد الوهاب حميد رشيد, العراق المعاصر, دار المدى للثقافة والنشر, دمشق, ط1, 2002, ص250

15 تشارلز تريبي، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينه جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006، ص51، ص54

16 د. احمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق، المصدر السابق، ص83

17 علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج2، بغداد، 1971، ص261

18 د. احمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق، المصدر السابق، ص38_39

19 ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم في العراق (1869_1932)، البصرة، 1982، ص33 و ص36

20 المصدر نفسه، ص33

21 من خطة التنمية الوطنية (2013_2014)

12 / 2011	2008 / 2007					2005 / 2004					المحافظات
	عدد المدارس	معدل تلمفذ / معلم	معدل تلمفذ / مدرسة	عدد التلامذة	عدد المعلمفن	عدد المدارس	معدل تلمفذ / معلم	معدل تلمفذ / مدرسة	عدد التلامذة	عدد المعلمفن	
639	28	514	288760	10253	562	34	530	280305	8191	529	نفنوى
304	14	350	83949	5968	240	19	464	125349	6530	270	صلاح الدين
442	18	315	115382	6395	366	17	320	100552	6036	314	كركوك
285	12	371	89298	7451	241	16	428	93351	5935	218	ففالف
1015	64	1962	590177	27955	89	48 -	1256	507604	21223	828	رفصا فه
648	43	1560	303526	21580	601	64	1965	366538	17020	583	كرخ
457	15	259	127817	8545	493	17	297	93726	5475	316	الانباف
302	17	551	141589	8300	257	18	472	118427	6633	251	بافل
265	16	476	114221	7318	240	17	386	88086	5198	228	كربلاء المقدسة
340	19	484	146054	7516	302	22	479	126067	5622	263	النجف الاشرف
283	16	467	114432	7257	245	36	413	92108	2559	223	القادسية
176	15	302	48397	3130	160	21	367	45864	2191	125	المنف
321	16	363	100613	6220	277	15	626	85121	5661	136	واسط
468	16	412	173419	10530	421	16	351	144072	9003	411	ذف قاف
343	12	335	94218	7568	281	20	428	78686	3900	184	مفسان
720	22	475	301879	13887	635	23	407	253843	10961	623	البصرة
7008	18	456	2833731	159873	6220	21	473	2599699	122147	5502	المجموع

المصدر: د. على الزبفدف، المفرففة العامة للتحطفف التربوف، وزارة التربية، بغداد